الأمم المتحدة S/2010/106

مجلس الأمن

Distr.: General
26 February 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩) الذي طلب إليّ المجلس بموجبه أن أقدم تقريرا خطيا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز في إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفي تنفيذ القرار المذكور. ويغطي هذا التقرير التطورات التي جرت منذ تقريري السابق (S/2009/552) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الذي يغطي الفترة الممتدة حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، مع التركيز بصفة خاصة على الجهود المبذولة لتطبيع أداء مؤسسات الدولة وعلى الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوطني الرامي إلى تعزيز المصالحة في البلد.

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – كانت الفترة قيد الاستعراض هادئة نسبيا، فيما سعت مؤسسات الدولة إلى تنفيذ برنامج الحكومة. وأصدر رئيس غينيا – بيساو، مالام باكاي سانها، مرسومين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ غيّر بموجبهما هيكلية الحكومة وعيّن حكومة جديدة خفض عدد الوزراء فيها من ٢١ وزيرا إلى ١٨ وزيرا. وتضم الحكومة التي أدت اليمين الدستورية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر خمس وزيرات.

٣ – وفي الكلمة التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للدورة التشريعية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ التي عقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، دعا الرئيس سانها إلى وضع ميثاق استقرار وطني ودعا إلى تنقيح الدستور. ودعا أيضا إلى إجراء إصلاح شامل للدولة ومؤسساتها، يتجاوز التركيز الحالي على الإدارة العامة والقطاع الأمني. بالإضافة إلى ذلك، دعا إلى إنشاء مجلس للزعماء التقليديين.

٤ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عيّن الرئيس سانها السيد أمين سعد مدعيا عاما في غينيا - بيساو ليخلف لويس مانويل كابرال. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فتح المدعي العام الجديد تحقيقا في التورط المزعوم لكبار المسؤولين في وزارة مصائد الأسماك في ممارسات فاسدة، ومنح امتيازات رخص صيد أسماك غير قانونية وسوء إدارة مالية. وخلال التحقيقات، تم استجواب عدد من كبار المسؤولين من بينهم وزير مصائد الأسماك السابق. وأعفي لاحقا الوزير السابق من مهامه الجديدة كوزير للزراعة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، استعرض مجلس الوزراء تقرير مراجعة حسابات دائرة الجمارك في بيساو، حيث زعم أن مبلغا يزيد عن ١ بليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (نحو ٢,٢ مليون دولار) مفقودا. وأوصى المجلس أن يتحقق وزير المالية من صحة تقرير مراجعة الحسابات، وإذا لزم الأمر، أن يحيل المسألة إلى مكتب المدعي العام. ودعا المجلس أيضا هيئة التفتيش في كل من وزارتي المالية والتجارة إلى أن تضافرا جهودهما لمكافحة الاحتيال والتهرب من دفع الضرائب.

٦ - ودعا الرئيس سانها في خطابه بمناسبة السنة الجديدة الموجه إلى الأمة إلى التغيير والابتعاد عن الثقافة السلبية القائمة على السلطة الذكورية وعدم الثقة نحو ثقافة السلام والمعرفة والعمل والتنمية. وشدد على الحاجة إلى استعادة الثقة بين مؤسسات الدولة استنادا إلى الدستور والاحترام التام لمبدأ الفصل بين السلطات، والحفاظ في الوقت نفسه على التكافل والتضامن. وأثنى الرئيس سانها على الحكومة لما تبذله من جهود لمكافحة الفساد والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وعدد مؤشرات إحراز التقدم فيما يتعلق بقطاع الأمن، والإدارة العامة، والإصلاحات المالية.

٧ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقشت الجمعية الوطنية من جانبها تقريرا يفترض أن شعبة المعلومات العسكرية والأمن العسكري التابعة لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة أعدته ونشرته. وادعى التقرير أن بعض البرلمانيين من الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر الحاكم يشكلون خطرا على الاستقرار الداخلي، وحذر من أن الانقسامات الداخلية داخل الحزب قد تعكّر صفو العلاقات بين رئيس الوزراء كارلوس غوميز جونيور والرئيس سانها. وأعرب البرلمانيون عن قلقهم إزاء دور الاستخبارات العسكرية في السياسة، ودعا المدعي العام المذكورين في التقرير إلى التزام الهدوء. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استدعى المدعي العام مدير المعلومات العسكرية الذي كان يشغل آنذاك أيضا منصب نائب المدير المؤقت لشعبة خدمات معلومات الدولة التابعة لوزارة الداخلية، لمناقشة التقرير.

٨ - وقبيل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية الوطنية لمناقشة ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠، عقدت الحكومة واللجنة المركزية للحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر وأعضاء البرلمان من هذا الحزب اجتماعات لمناقشة خلافاتهم وتنسيق مواقفهم. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، صادقت الجمعية الوطنية على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠ بتأييد ٦١ عضوا وامتناع ٢١ عضوا من حزب التجدد الاجتماعي التابع للرئيس السابق محمد يالا عن التصويت.

٩ - وواصلت الجمعية الوطنية جهودها الرامية إلى تنظيم مؤتمر وطني في موضوع ''صوب تعزيز السلام والتنمية''. واستجابة للشواغل المتعلقة بالحاجة إلى جعل المؤتمر الوطني شاملا قدر الإمكان، تم توسيع اللجنة التقنية التي أنشئت للتحضير لهذا المؤتمر لتشمل أعضاء من منظمات المجتمع المدني. وعقدت اللجنة التقنية اجتماعاتها في الفترة من ١٥ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لمواءمة مبادرة الجمعية الوطنية مع سائر مبادرات الحوار لدى المجتمع المدني. وبناء على طلب رئيس الجمعية الوطنية، يقوم موظفان من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بتمثيل الأمم المتحدة في اللجنة التقنية وتقديم الدعم لها، حسب الاقتضاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة الشؤون السياسية في صدد تعيين مستشار للحوار والمصالحة في المكتب لتقديم الخبرة فيما يتعلق بالاستعدادات التقنية للمؤتمر الوطني وعملية الحوار ككل.

١٠ - وفي إطار إعلان عام ٢٠٠٩ السنة الدولية للمصالحة، موّل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو خمس فعاليات ثقافية في الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر في مدن مانسوا وكانشونغو وبوبا وبافاتا والعاصمة بيساو، تبرز الاحترام والتسامح إزاء التنوع والمصالحة.

١١ - وأنهى برنامج الحوار التشاركي ''صوت السلام'' التحقق من النتائج الإقليمية للمشاورات على مستوى القواعد الشعبية التي دامت عشرة أشهر والتي أجريت في عام ٢٠٠٨ في مناطق مختلفة من البلد. كما نظم البرنامج سلسلة من الأنشطة المرتبطة بممارسة التحقق داخل القوات المسلحة. وتمت دراسة نتائج المشاورات في مؤتمر شارك فيه مواطنو غينيا - بيساو في الشتات عقد في لشبونة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبعد تحديد أهم أسباب النزاع في غينيا - بيساو، ستُطلق مرحلة جديدة للتركيز على دراسة متعمقة لهذه الأسباب.

١٢ - وفي إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن بناء القدرات الوطنية من أجل الحوار وصنع القرارات بشكل تعاوني في غينيا - بيساو، نظم البرنامج حلقة عمل تدريبية في بيساو في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ عن الأخلاقيات والإبلاغ في

البيئات الحساسة لصالح ١٩ صحفيا وطنيا. كما أيد استحداث برنامج وطني للشباب من أجل الحوار بين الأعراق، وعقد حلقة عمل للتخطيط الاستراتيجي خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر لتمكين البرنامج من وضع خطة عمل لعام ٢٠١٠.

ثالثا – الجوانب العسكرية

١٣ – في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عاد بوبو نا تشوتو سراً من غامبيا حيث كان يعيش في المنفى منذ هروبه من غينيا – بيساو عقب اتهامات بتورطه في محاولة انقلاب في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وفي اليوم نفسه، دخل قائد القوات البحرية السابق مبنى الأمم المتحدة بدون دعوة وطلب الحماية. وذكر بأنه يخشى على حياته ويريد أن يواجه العدالة لتبرئة اسمه من اتهامات التدبير لانقلاب. وعندما اتصلت الأمم المتحدة بالحكومة، أشارت الحكومة إلى أنها تفتقر إلى القدرة على محاكمة العميد البحري بوبو نا تشوتو، وقالت إنها تفضل إعادته إلى غامبيا. وجادلت الحكومة أن وجوده في البلد قد يعطّل الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في البلد.

١٤ – وقام ممثلي الخاص لاحقا بتيسير المشاورات بين السلطات الوطنية والعميد البحري بوبو نا تشوتو بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مغادرته الطوعية والسلمية مبنى الأمم المتحدة. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، تم توقيع اتفاق بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية. وبموجب شروط الاتفاق، اعترف الطرفان بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة غينيا – بيساو والاعتراف بمسؤولية الحكومة عن تعزيز سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، فضلا عن حماية الحريات الأساسية وحقوق الإنسان. ولا تزال المشاورات متواصلة، بتيسير من ممثلي الخاص، بين وفد الحكومة والعميد البحري بوبو نا تشوتو بشأن مغادرته الطوعية لمجمع الأمم المتحدة.

١٥ – وأدى رئيس هيئة الأركان العامة، زامورا أندوتا، ونائبه، أنطونيو نديايي، اليمين الدستورية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وكانا قد رقيا من رتبة كابتن بحري إلى رتبة نائب لواء بحري ومن رتبة عقيد إلى لواء، على التوالي، لتتطابق الرتبتان مع وظائفهما الجديدة. وفي مراسم أداء اليمين، شدد الرئيس سانها على أن القيادة العسكرية الجديدة يجب أن تواصل عملية بناء قوة عصرية تتمتع بالانضباط تكون صادقة لمثل الجمهورية وخاضعة للسلطات المدنية.

١٦ - وفيما يتعلق بمسائل الأمن الإقليمية، عقد اجتماع بشأن المسائل الحدودية بين وفود وزارية من غينيا - بيساو والسنغال في بيساو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وجاء عقد الاجتماع نتيجة تجدد القتال في منطقة كازامانس السنغالية، وما أبلغ عنه من انزياح العلامات الحدودية على طول الخط الفاصل بين البلدين. واتفق البلدان على إحياء لجنة تعاون مشتركة، وعلى تدابير أخرى منها إنشاء لجنة مشتركة لمسح خط الحدود وضمان وضع علامات الحدود في مواقعها الصحيحة. وتم تأجيل اجتماع للجنة المشتركة كان من المقرر عقده في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى موعد سيعلن عنه لاحقا.

١٧ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أطلق وزير الدفاع مشروعا رائدا لجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بايرو ميليتار، أكبر ضواحي بيساو. وتمول المشروع الرائد، الذي تبلغ تكلفته ٠٠٠ ٦٠ دولار، والذي تديره اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب شؤون نزع السلاح، فضلا عن برنامج الأسلحة الصغيرة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، موّل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو دورة تدريبية لمدة يومين في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ضمت خمسين شاباً عاملاً في مجال السلام في بايرو ميليتار ممن شاركوا في حملة لنشر الوعي بشأن هذا المشروع الرائد. وقد حصل المشروع الرائد الجاري، وهو الأول من نوعه في منطقة حضرية، على دعم القادة الرئيسيين للمجتمعات المحلية.

رابعا - إصلاح قطاع الأمن

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إحراز تقدم على صعيد تحسين آليات تنسيق إصلاح قطاع الأمن. ووافق مجلس الوزراء، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على مشاريع صكوك قانونية رئيسية أعدت بمساعدة من بعثة الاتحاد الأوروبي دعما لإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو. وتشمل الوثائق المعتمدة، في جملة أمور، مشروع قانون بشأن إصلاح القطاع الأمني ومرسوما عن صندوق المعاشات التقاعدية للعاملين في قطاع الدفاع. وفي الوقت نفسه، توصلت وزارتا الداخلية والدفاع إلى حل وسط بشأن إنشاء كيان جديد قوامه ٧٠٠ ١ فرد يتمتع بوضع عسكري ومهام شرطية، ويسمى ''غواردا ناسيونال'' (الحرس الوطني). وقد أفاد رئيس الجمعية الوطنية ممثلي الخاص بأن الجمعية الوطنية ستناقش الصكوك في الربع الأول من عام ٢٠١٠. ووافقت الحكومة على مشروع نظام صندوق المعاشات التقاعدية للعاملين في قطاع الدفاع في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وصدر مرسوم حول نفس الموضوع في

١٩ كانون الأول/ديسمبر. وقد بدأ أصحاب المصلحة الوطنيين مشاورات تقنية بشأن إنشاء صندوق مستقل للمعاشات التقاعدية للعاملين في قطاع الأمن.

١٩ - وفي اجتماع عقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قررت اللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني مراجعة الهياكل الوطنية لإصلاح القطاع. وتم الحفاظ على اللجنة المشتركة بين الوزارات واللجنة التوجيهية. ومع ذلك، ألغيت لجنة التنسيق التقني رسميا، وأدمجت مهامها منذ ذلك الحين في أمانة دائمة مبسطة تقدم الدعم التقني والتنظيمي والإداري إلى اللجنة التوجيهية. وفي إطار الاستعدادات لعقد مؤتمر مانحين لإصلاح قطاع الأمن في وقت لاحق من هذا العام، يقدم مستشار تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني إلى أمانة اللجنة التوجيهية من أجل البدء في تحديد الفئات الرئيسية للمشاريع. ويشمل قسم إصلاح القطاع الأمني بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وظيفتين لشؤون إصلاح القطاع الأمني مخصصتين لمساعدة الحكومة والأمانة الدائمة في تخطيط برنامج شامل لإصلاح القطاع الأمني وتقييمه واستعراضه وتنفيذه. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم وحدة إصلاح القطاع الأمني التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو في إعداد خطة عمل استراتيجية لدعم الشركاء الوطنيين في إدارة القطاع الأمني.

٢٠ - وعقد اجتماع للشركاء الدوليين لإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في مقر مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لمناقشة سبل تعزيز تنسيق الدعم التقني والمالي الدولي لعملية إصلاح القطاع الأمني في البلد. واتفق الاجتماع على قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل، في تعاون وثيق مع عملية بعثة الاتحاد الأوروبي لإصلاح القطاع الأمني والشركاء الثنائيين، بتحديث وتعزيز مصفوفة قائمة بشأن تقديم الدعم الدولي لإصلاح القطاع الأمني. والمصفوفة أداة مفيدة للتنسيق توفر بيانات عن الدعم التقني والمالي الذي توفره الجهات المانحة لبرنامج إصلاح القطاع الأمني، وتسمح للشركاء بتحديد الثغرات التقنية والمالية القائمة في ما يقدمونه من دعم.

٢١ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك ممثلي الخاص في اجتماع غير رسمي عُقد في بروكسل بتنظيم من الاتحاد الأوروبي، مع ممثلين من أمانة مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتوصل المشاركون إلى تفاهم مشترك بشأن التحديات التي تواجه إصلاح القطاع الأمني، واتفقوا على سبل التعاون مع الشركاء الدوليين وآليات تنسيق دعم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لغينيا - بيساو في مجال

إصلاح القطاع الأمني في نطاق قرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩). وأعقب الاجتماع اجتماع تنسيقي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر اتفق فيه المشاركون على تعزيز التنسيق من خلال اعتماد نهج مشترك بشأن قضايا إصلاح القطاع الأمني بالتشاور مع السلطات الوطنية.

٢٢ - وقام وفد من المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية بزيارة غينيا - بيساو في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لإعداد تحليل استراتيجي لمستقبل إطار تعاون الاتحاد الأوروبي مع التركيز بصفة خاصة على عملية إصلاح قطاع الأمن. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع بعثة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة للاستعراض الاستراتيجي الزائرة لبيساو. وتركزت المناقشات على السياسة العامة والجوانب التقنية لإطار تعاون وتنسيق مقبل بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك سيناريوهات أوجه تكامل الجهود الممكنة في فترة ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ حيث من المقرر أن تنتهي ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن.

٢٣ - وقدمت البعثة البرتغالية للتعاون التقني التدريب الأساسي إلى ٦٠ ضابطا من شرطة النظام العام و ١٦٠ من ضباط الشرطة القضائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، أُرسل ٢٠ من ضباط الشرطة القضائية إلى البرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر لمزيد من التدريب وشارك ٤٠ ضابطا آخرين في حلقة عمل تدريبية بشأن التحقيقات العالية المخاطر نظمتها حكومة فرنسا في كانون الأول/ديسمبر. وعقد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حلقة عمل تدريبية في مجال حقوق الإنسان ومدونة قواعد السلوك واستخدام القوة شارك فيها ١٨ من عناصر الشرطة في منطقة تومبالي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وشارك ١٥ ضابط شرطة آخرون في حلقة دراسية حول حماية النساء والأطفال نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بدعم تقني من وحدة الشرطة بمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

خامسا - الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة

٢٤ - رغم عدم الإبلاغ عن عمليات ضبط مخدرات كبرى في غينيا - بيساو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت تقارير غير مؤكدة الإشارة إلى أن التهريب قد يكون مستمرا جوا وبحرا عن طريق جزر أرخبيل بيجاغوس، الذي يفتقر حاليا إلى القدرة والبنية التحتية لإنفاذ القوانين فضلا عن وسيلة فعالة للاتصال والنقل مع البر الرئيسي لغينيا - بيساو.

٢٥ - وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار ما يقدمه من مساعدة في تنفيذ الخطة التشغيلية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا - بيساو، تقديم الدعم لإنشاء وحدة متخصصة للاستخبارات والتحليل الجنائي في إطار الشرطة القضائية. كما واصل تقديم دعمه اللوجستي لمكتب الشرطة القضائية، بما في ذلك من خلال تجهيز مبناها الجديد. وقد تم تدريب عشرين من ضباط الشرطة القضائية على تقنيات التحقيق في الفترة من منتصف تشرين الأول/أكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، في إطار الشراكة بين المكتب وحكومة غينيا - بيساو والشرطة الاتحادية البرازيلية. وتم تسليم معدات تكنولوجيا المعلومات والمكاتب إلى وزارة العدل في تشرين الثاني/نوفمبر لتجهيز المحاكم الجنائية في بيساو والمناطق. وعقد اجتماع للشركاء الدوليين والسلطات الوطنية في ١١ كانون الأول/ديسمبر في بيساو لاستعراض وتكييف حافظة المساعدات التي يقدمها المكتب إلى غينيا - بيساو. وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، استهل المكتب مشروعا جديدا في إطار شراكة مع حكومة البرازيل يهدف إلى إقامة مركز تدريب لوكالات الأمن الداخلي في غينيا - بيساو من أجل تعزيز بناء القدرات التقنية وتكامل الشرطة. ومن المتوخى أن يقوم المركز بتدريب ضباط من بلدان أفريقية أخرى ناطقة باللغة البرتغالية.

٢٦ - وأجرى ممثلو مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول تقييما في غينيا - بيساو في الفترة من ١ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا ودعما لخطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات. وقام الفريق بتقييم القدرات الوطنية والأطر القانونية واستطلع إمكانيات إنشاء وحدة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية في غينيا - بيساو.

سادسا - أنشطة لجنة بناء السلام

٢٧ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أجرت حكومة غينيا - بيساو ولجنة بناء السلام الاستعراض المرحلي السنوي الأول لتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. واعتمدت تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ تقريرا عن الاستعراض (PBC/4/GNB/1)، كانت قد اعتمدته في البداية اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ونوقش مشروع التقرير قبل اعتماده مع ممثلي المجتمع الدولي في غينيا - بيساو وأعضاء الجمعية الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك

المنظمات الدينية. ويتناول التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بين الأطراف ويشمل مجموعة من التوصيات بشأن الخطوات المقبلة.

٢٨ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، زار غينيا - بيساو وفد من لجنة بناء السلام، ترأسته ريجينا ماريا دنلوب، نائبة الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، وتألف من ممثلين عن أوروغواي والبرتغال وبنن وبولندا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة. وكان الهدف من الزيارة مواصلة تعامل لجنة بناء السلام مع حكومة غينيا - بيساو وأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرئيسيين. كما سمحت هذه الزيارة بإجراء تقييم مشترك مع أصحاب المصلحة للتقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام والتأكيد على الأولويات التي حددتها الحكومة على المدى القصير والمناقشات بشأن احتياجات البلد من تعبئة الموارد، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالمخصصات الثانية لصندوق بناء السلام.

٢٩ - والتقى الوفد، خلال زيارة استغرقت ثلاثة أيام، مع الرئيس سانها ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء وأعضاء رئيسيين في الحكومة، فضلا عن ممثلي منظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما شارك الوفد في اجتماع اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام. وقدمت استنتاجات هذه الزيارة إلى تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠.

٣٠ - ويحرز تنفيذ المشاريع التي يدعمها صندوق بناء السلام تقدما. واستكمل مشروع لتعزيز التدريب المهني وفرص العمل للشباب تدريب ٢٤٠ شابا على بدء الأعمال التجارية وإدارتها في بلدات بيساو وكاشيو وبوبا وغابو. ويضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسات مصرفية مختلفة حاليا اللمسات الأخيرة على طرائق التمويل الائتماني البالغ الصغر للمشاريع التجارية التي أنشأها المتدربون. كما بدأ تدريب دفعة جديدة تتألف من ١٦٠ شابا في بلدات بيساو وغابو وكاشيو وكينارا. ويسير قدما مشروع لإعادة تأهيل سجون مختارة في غينيا - بيساو، بما في ذلك السجون الإقليمية في بلدتي بافاتا ومانسوا. ويقوم حاليا مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإعداد وثائق تقديم العروض لإعادة تأهيل سجن في بلدة كانشونغو. وأقرت اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر إعادة صياغة مشروع إعادة تأهيل الثكنات العسكرية. ويتوخى المشروع المعاد صياغته إعادة التأهيل الكامل لثلاث ثكنات عسكرية بدلا من إعادة التأهيل الجزئي لعشر ثكنات عسكرية.

سابعا – الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٣١ – حقق الوضع الاقتصادي والمالي في غينيا – بيساو، رغم هشاشته، بعض المكاسب التي ترسخت خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. وتركت الأزمة المالية الدولية أثرا على معدل النمو الاقتصادي الذي تراجع بنسبة ٠,٤ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٨. إلا أن الحجم القياسي لصادرات جوز البلاذر وتحسن الأداء في القطاع الفرعي للبناء، اللذين أسهما في تحقيق نمو سنوي بنسبة ٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، خففا من حدة أثر الأزمة. ويتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وسمح التحسن على مستوى تنفيذ السياسة المالية للحكومة بأن تواصل دفع المرتبات الجارية بالاعتماد أساسا على إيرادات داخلية. في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعلنت الحكومة أنها ستصفي متأخرات مرتبات موظفي الخدمة المدنية المستحقة منذ عام ٢٠٠٨ وجزءا من رصيد الدين الداخلي. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، تلقى البلد دعما ملحوظا لميزانيته من الشركاء الدوليين الرئيسيين بلغ حوالي ٦٨ مليون دولار.

٣٢ – ولم تتخل المؤسسات المالية الدولية عن التزاماتها إزاء السلطات. وقامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة إلى غينيا – بيساو من ٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لتقييم الأداء الاقتصادي للبلد في إطار برنامج المساعدة الطارئة بعد انتهاء النزاع ولاستعراض الخطط المالية لعام ٢٠١٠ ومناقشة إمكانية التوصل إلى تسوية متوسطة الأجل مع الصندوق. وفي وقت لاحق، أوفد الصندوق بعثة أخرى إلى غينيا – بيساو من ١٢ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لإجراء مشاورات ومواصلة المناقشات المتعلقة ببرنامج اقتصادي متوسط الأجل. وتم الإعلان في ٢٦ كانون الثاني/يناير أن صندوق النقد الدولي والحكومة توصّلا إلى اتفاق تمهيدي بشأن برنامج اقتصادي متوسط الأجل في إطار التسهيل الائتماني الممدد للصندوق، وهو حاليًّا في انتظار موافقة المجلس التنفيذي للصندوق عليه في منتصف شهر آذار/مارس ٢٠١٠. والهدف المحدد لغينيا – بيساو عام ٢٠١٠ هو الوصول إلى نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويرتقب أن تؤدي إلى تخفيف ديونها بمبلغ قدره ٧٠٠ مليون دولار.

٣٣ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أجرى البنك الدولي استعراضا لأداء حافظة البلد في غينيا – بيساو. وفي كانون الأول/ديسمبر، اختتم البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي استعراضا لإدارة النفقات العامة والمساءلة المالية يشمل جوانب متصلة بإصلاح نظام المشتريات. وواصل البنك الدولي تقديم الدعم التقني والمالي لإجراء دراسة عن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لإصلاح ميناء بيساو. وقامت بعثة من مصرف

التنمية الأفريقي بزيارة إلى غينيا – بيساو من ٥ إلى ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ وزارتها مجددا من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ للتشاور مع السلطات بشأن أمور من بينها حافظة البنك وبرنامج دعم الميزانية المقدَّم إلى البلد.

٣٤ – وانخفضت أسعار السلع الأساسية كثيرا بسبب تدني أسعار الغذاء والنفط في الأسواق الدولية إلى جانب انتهاج الحكومة سياسة تهدف إلى الإبقاء على أسعار منخفضة للسلع الأساسية. وهددت النقابات في قطاعي الصحة والتعليم بالإضراب عن العمل في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واتصل ذلك أساسا بالمطالبة بسداد المرتبات المتأخرة. وابتدأت السنة الدراسية في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مما يمثل تحسّنا مقارنة مع السنوات السابقة. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) إلى وزارة التعليم لوازم ومواد تعليمية تقدّر قيمتها بحوالي ٠٠٠ ٧٥٠ دولار.

٣٥ – وتعاونت الأمم المتحدة عن كثب مع الحكومة في مجال أنشطة التأهب للحالات الإنسانية على الصعيد الوطني تحسبا للأثر الإنساني المحتمَل لحدوث أزمة سياسية في غينيا المجاورة. وتم إيفاد أربع بعثات مشتركة إلى المناطق الواقعة على الحدود مع غينيا بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ شاركت فيها الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية شريكة. واستهدفت البعثات رصد الحالة وكفالة التأهب على الصعيدين الوطني والمحلي وتعزيز القدرات المحلية. ونظرا لعدم توافر خطة طوارئ وطنية، أُدرجت مقتضيات خاصة بالحكومة في خطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات لكفالة توزيع الأدوار والمسؤوليات بكفاءة وفعالية. وما فتئ مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا يقدم بشكل متواتر معلومات عن الحالة في غينيا إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو من أجل المساعدة فيما يتعلق بخطة الطوارئ المشتركة بين الوكالات.

٣٦ – وتقدم الأمم المتحدة الدعم أيضا إلى الحكومة لاستحداث خدمة للحماية المدنية الوطنية وخطة للحد من أخطار الكوارث. وعُقِدت حلقة عمل بشأن تقييم الأخطار على المستوى الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وقدّم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم لصياغة إطار قانوني لخدمة الحماية المدنية الوطنية. وإضافة إلى ذلك، واصلت وكالات الأمم المتحدة تقديم الدعم من أجل التأهب على الصعيد الوطني لمكافحة الأوبئة وخاصة الكوليرا وجائحة الإنفلونزا وحمى الضنك. وفي هذا الصدد، وبفضل تمويل مقدَّم من المكتب الإنساني للمفوضية الأوروبية، أجرت اليونيسيف تقييما لنظم الإنذار المبكر ولبرامج المياه والتصحاح والنظافة الصحية الوطنية للتصدي لاحتمال تفشي الكوليرا. كما قدمت اليونيسيف لقاحات لبرنامج التحصين الوطني وجهّزت كافة المراكز الصحية في البلد بثلاجات تعمل بالطاقة الشمسية.

ثامنا – الجوانب المتعلقة بسيادة القانون وحقوق الإنسان

٣٧ – عاد البرلمانيون والوزراء السابقون الذين وردت أسماؤهم في بلاغ صادر عن خدمات معلومات الدولة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بتهمة التواطؤ في مؤامرة انقلابية عندما كانوا خارج البلد إلى بيساو في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر وقامت باستجوابهم، في مقر الجمعية الوطنية، اللجنة الوطنية للتحقيق التي تحقق في المؤامرة التي زعم أنها حبكت يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويركز التحقيق فقط على الانقلاب المزعوم ولا يشمل مقتل باسيرو دابو وهيلدر بروينسا اللذين كانا عضوين في البرلمان.

٣٨ – ولا يزال أربعة أشخاص، من بينهم قائد الأركان السابق للقوات الجوية، الجنرال مانويل ملسياديس فرناندس، محتَجَزين من قِبَل الجهاز العسكري دون تهمة فيما يتعلق بالهجوم بالقنابل الذي أودى بحياة الفقيد رئيس الأركان العامة للقوات المسلّحة، الجنرال باتيستا تاغمي نا وايي، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقد أجرى ممثلي الخاص والممثل الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المزيد من المناقشات مع رئيس الوزراء في غينيا – بيساو لوضع الصيغة النهائية للمقترحات المتعلقة بالدعم الدولي المقدَّم إلى لجنة التحقيق الوطنية التي تحقق في عمليات اغتيال الرئيس خواو برناردو فييرا والجنرال تاغمي، فضلا عن عمليتي اغتيال وزير الإدارة الإقليمية السابق، باسيرو دابو، ووزير الدفاع السابق، هيلدر بروينسا، الذين قُتلوا في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ويُنتظر من السلطات الوطنية تقديم تفاصيل محددة بشأن نوعية الدعم التقني والمالي الضروري لإتمام التحقيقات.

٣٩ – وفي إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام قسم حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو بتقديم الدعم إلى حكومة غينيا – بيساو في سياق عملية صياغة التقرير الوطني المتعلق بحقوق الإنسان الذي من المقرر النظر فيه خلال الدورة الثامنة للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التي ستُعقد في جنيف في أيار/مايو ٢٠١٠. وقدّمت اليونيسيف الدعم المالي والتقني لإعداد تقرير الحكومة الدوري الثاني المتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل الذي قُدِّم إلى لجنة حقوق الطفل. أما التقرير البديل المتعلق بحقوق الطفل في غينيا – بيساو، وهو من إعداد منظمات غير حكومية، فقد أُعِدَّ أيضا في إطار عملية قائمة على المشاركة شملت ١٢ منظمة غير حكومية وطنية ومشاورات على المستوى القطري ومشاركة فعالة من جانب الأطفال. وأُرسل التقريران في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف.

٤٠ - وفي إطار الاحتفالات باليوم الدولي لحقوق الإنسان المنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بالاشتراك مع وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بتنظيم عدة أنشطة تهدف إلى إذكاء الوعي الوطني بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان في غينيا - بيساو، ركزت على التمييز الذي تتعرض له الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة. وإضافة إلى ذلك، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم الدعم إلى ستة من مشاريع ''المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية'' تضطلع بها منظمات من المجتمع المدني وتهدف إلى التصدي لمشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والاتجار بالأطفال وإلى تشجيع مشاركة المجتمع المدني الطوعية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

تاسعا - تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)

٤١ - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم حلقة عمل في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن تنمية المهارات القيادية استهدف تدريب النساء الأعضاء في البرلمان وقادة المجتمع المدني من النساء الأعضاء في المحفل السياسي النسائي الوطني.

٤٢ - وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدّم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الدّعم إلى المعهد الوطني للنساء والأطفال لتنظيم حلقة عمل لفائدة ٣٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني للترويج لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وركزت حلقة العمل على تعزيز الامتثال لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عملية تنفيذ الاتفاقية. وأوصى الاجتماع بتعميم تقرير اللجنة على نطاق واسع وبالإسراع في بلورة سياسة وطنية بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين واعتماد تشريعات مناهضة للعنف الجنساني ولتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ويقدّم فريق الأمم المتحدة العامل المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية الدّعم إلى معهد النساء والأطفال في إطار عملية بناء قدرات ضباط الشرطة بهدف تنفيذ المعايير الوطنية والدولية من أجل حماية حقوق الإنسان للمرأة ومنع العنف ضد المرأة. وفي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، شارك ٢٠ ضابط شرطة وممثلون عن وزارتي العدل والصحة في دورة تدريبية بهدف إدراج هذه المعايير في برامجهم.

٤٣ - وفي إطار البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة الهادف إلى تكثيف الجهود لإنهاء ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، قام معهد النساء والأطفال، في ١١ كانون الأول/ديسمبر، بعرض استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية لوضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. وقدمت اليونيسيف الدعم إلى الدورة الرابعة

لبرلمان الأطفال المعقودة في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر في مقر الجمعية الوطنية حيث دعا القادة الشباب إلى وضع تشريعات مناهضة لتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والاتجار بالأطفال. ويستكشف مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو واليونيسيف نُهُجا متكاملة لمنع الاتجار بالأطفال والتحقيق في هذه الحالات. وإضافة إلى ذلك، يشمل تصميم مراكز شرطة نموذجية، في إطار الدعم الذي يقدمه المكتب لإصلاح القطاع الأمني، مباني خاصة لمعالجة حالات أعمال العنف المرتَكَبة ضد الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

عاشرا - أمن الموظفين

٤٤ - لا تزال معدلات الجريمة في البلد منخفضة نسبياً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن حالة اقتحام واحدة لمكاتب منظمة الصحة العالمية.

حادي عشر - التقدم المحرز في التكامل

٤٥ - استمرت إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني في التعاون على نحو وثيق أثناء الفترة قيد الاستعراض لضمان الانتقال السلس من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأُنشِئت فرقة عمل تقنية تضم موظفين من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ومن فريق الأمم المتحدة القطري لمعالجة الجوانب الموضوعية والتشغيلية لعملية التكامل، بما فيها الاحتياجات التقنية والاحتياجات من الموارد، فضلا عن مسائل متعلقة بالخدمات وحيز المكاتب والمباني المشتركة. وأُطلِقَت حملة إعلامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استهدفت المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام، وذلك لتعزيز تفهُّم الجمهور على نطاق أوسع لمهمة وجود الأمم المتحدة في هيئته الجديدة المتكاملة.

٤٦ - وأثناء الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، ركَّزت الاستعدادات المتصلة بالتنفيذ التشغيلي للولاية الجديدة على مسألتي حفظ الأمن والأمن الداخلي في السياق الأوسع لإصلاح القطاع الأمني، وهو مجال حيوي لم يتصد له مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بشكل كامل في الماضي نتيجة الافتقار إلى القدرة التقنية وقدرة الموارد. وما فتئت قدرة الشرطة الدائمة التابعة للأمم المتحدة تساعد مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهي حالياً تدعم المكتب المتكامل الجديد في إتاحة مُختَلَف المفاهيم الاستراتيجية، وأدوات التخطيط، والقواعد

الأساسية، للأغراض الداخلية والخارجية. ويشمل ذلك وضع مفهوم استراتيجي للعمليات وإجراءات تشغيل موحدة استراتيجية لعنصر الشرطة بقسم إصلاح القطاع الأمني في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وتعريف النظراء الوطنيين بإطار استراتيجي للإصلاح فيما يتعلق بجانبي حفظ الأمن والأمن الداخلي من عملية إصلاح القطاع الأمني. ويشمل ذلك أيضا استحداث آليات تنسيق محددة لحفظ الأمن والأمن الداخلي، وتنفيذ الخطط لبرنامج مراكز الشرطة النموذجية في أنحاء البلد، واستعراض استراتيجيات التدريب، وإنشاء قدرات التعلُّم القائم على استخدام الحاسوب، ووضع ترتيب تكميلي لاتفاق مركز البعثة بشأن الإصلاح في مجالي حفظ الأمن والأمن الداخلي.

٤٧ - ومن أجل كفالة تمتع عنصر الشرطة في قسم إصلاح القطاع الأمني بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقدرات تشغيلية أولية بحلول شباط/فبراير ٢٠١٠، سيتيح إجراء عملية اختيار واستقدام معجَّلة لضباط شرطة دوليين منتدبين أن يصبح ٥٠ في المائة على الأقل من خبراء الشرطة جاهزين للانتشار بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، جرى نشر أربعة من خبراء إصلاح القطاع الأمني في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لدعم قسم إصلاح القطاع الأمني التابع له.

٤٨ - واتفق فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ على وضع وتنفيذ إطار استراتيجي متكامل واحد باستخدام إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ كقاعدة برنامجية، ومع مراعاة ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو والإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا - بيساو والأولويات الوطنية المبينة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر. وستوضع وثيقة الاستراتيجية، المقرر إنجازها بنهاية آذار/مارس ٢٠١٠، بناءً على منهجية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والنهج المتبع فيه، وستشتمل على أولويات بناء السلام والتنمية الوطنية على حد سواء.

٤٩ - وفي الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، عُقِد معتكف تخطيط استراتيجي تابع للأمم المتحدة في بيساو لتنقيح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالي، وإعداد الإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد، والاتفاق على هياكل التنفيذ والتنسيق المتعلقة به. وقد استعرض المعتكف، الذي جمع بين القيادة العليا لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري، وممثلي الحكومة والشركاء الدوليين، التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالي، واتُفق على أربعة أهداف

وإجراءات تتسم بالأولوية يتعين على منظومة الأمم المتحدة انجازها في غينيا – بيساو في عام ٢٠١٠، وهي: (أ) تعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني؛ (ب) تعزيز الحوكمة، والديمقراطية، والحوار السياسي؛ (ج) تنشيط الاقتصاد والحد من الفقر؛ (د) إتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية وحماية المستضعفين. وفي إطار كل مجال من هذه المجالات ذات الأولوية، وضعت منظومة الأمم المتحدة في بيساو نتائج ومؤشرات محددة لقياس التقدم المحرز.

ثاني عشر – ملاحظات

٥٠ – إني أجد ما يشجعني في الجهود التي يبذلها الرئيس سانها والحكومة من أجل توطيد السلام وتعزيز الاستقرار في غينيا – بيساو. ومن الجدير بالثناء أن الحكومة تركز على تنفيذ برامجها التي اعترضتها عراقيل من جراء مختلف الأزمات السياسية والعسكرية التي واجهتها غينيا – بيساو في العقد الأخير وقوضت جهودها من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية.

٥١ – وأثني أيضا على الحكومة للتحسينات الهامة التي أدخلت على إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية. فمما يبعث على التشجيع أن الحكومة اتخذت من الإصلاح الاقتصادي والمالي أولوية وطنية، نظرا لأن الانتعاش الاقتصادي عنصر أساسي في أي استراتيجية قابلة للدوام ترمي إلى الحد من عدم الاستقرار. وتشير التطورات الأخيرة بوضوح إلى التزام وعزم من جانب المؤسسات المالية الدولية ولجنة بناء السلام وغيرها من الشركاء الدوليين في مجال التعاون مع حكومة غينيا – بيساو. وإني على ثقة بأن مواصلة إحراز التقدم في مجالات منها المفاوضات الجارية مع صندوق النقد الدولي ستساعد غينيا – بيساو على اكتساب أهلية الاستفادة من تخفيف عبء الديون. وأشجع الحكومة على ألا تضيع هذا الزخم وأن تواصل العمل بشكل وثيق مع شركائها من أجل التوصل إلى نقاط مرجعية متفق عليها.

٥٢ – ويظل إصلاح القطاع الأمني محور أهداف إرساء الاستقرار ذات الأولوية في غينيا – بيساو، ومما يبعث على التشجيع أن السلطات الوطنية تتخذ إجراءات من أجل تمهيد الطريق لاستحداث الإطار القانوني للإصلاحات. وأحث السلطات الوطنية والشركاء الدوليين على وضع الطابع الشمولي لإصلاح القطاع الأمني نصب الأعين وعلى ضمان تلبية المساعدة الدولية ليس فقط لاحتياجات قطاع الدفاع، بل أيضا لاحتياجات قطاعي الأمن والعدل. وفي ظل الظروف الحالية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية وفي تضارب الأولويات، أكرر توجيه ندائي الأول الموجه إلى المجتمع الدولي من أجل تقديم دعم سخي لمساعي غينيا – بيساو الرامية إلى إعادة هيكلة وضمان استحداث قطاع أمني شامل يتسم بالفعالية والاستدامة المالية والقدرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، بما في ذلك مكافحة

الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وأحث بشكل خاص على تقديم تبرعات سخية إلى برنامج المعاشات التقاعدية لأفراد قطاع الأمن لدى إنشائه.

٥٣ - وتعمل الأمم المتحدة على توسيع نطاق جهودها من أجل إصلاح نظام الشرطة والأمن الداخلي في البلد. وأحث جميع الشركاء على أن يضموا يدهم إلى يد الأمم المتحدة من أجل تمكين المجتمع الدولي من توحيد الأداء في هذا المجال الحاسم.

٥٤ - ودعوة الرئيس سانها إلى التحول إلى ثقافة قوامها السلام الإيجابي بدلا من الاستقطاب والانقسام اللذين أعاقا الجهود الرامية إلى تضميد جراح مجتمع غينيا - بيساو وإعادة بنائه دعوة تبعث على التشجيع. وأحث الحكومة والجمعية الوطنية على مواصلة تعزيز أوجه التآزر في سبيل إقامة حوار وطني مع مجتمع غينيا - بيساو ككل من أجل تحقيق مصالحة حقيقية ودائمة. ومن شأن تنظيم المؤتمر الوطني الذي تقترحه الجمعية الوطنية أن يكون بمثابة منبر راسخ وشامل للجميع للعمل من أجل تحقيق هذا الغرض. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للأعمال التحضيرية الجارية للمؤتمر للمساعدة في نجاحه.

٥٥ - وبينما تسعى سلطات غينيا - بيساو وشعبها من أجل تهيئة الظروف الملائمة للسلام والاستقرار الدائمين في البلد، ستواجه لا محالة أحيانا تحديات من الضخامة بحيث تعجز على تجاوزها بمفردها. لذا، فإن غينيا - بيساو ستظل في حاجة إلى الإرادة الحسنة والدعم من المجتمع الدولي من أجل تحقيق برنامج عمل السلام والأمن والتنمية. وأحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم دعمه لغينيا - بيساو. ويرمز تعزيز وجود الأمم المتحدة مؤخرا في البلد إلى استعداد هذه الهيئة العالمية للوقوف إلى جانب غينيا - بيساو وشعبها في سعيهما إلى تعزيز السلام الدائم، بما في ذلك على وجه الخصوص احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان لكافة المواطنين. لذلك أتطلع إلى قرار سريع فيما يتعلق برئيس أركان البحرية السابق، العميد البحري بوبو نا تشوتو.

٥٦ - وفي الختام، أود أن أثني على موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بقيادة ممثلي الخاص، جوزيف موتابوتا، وعلى أفراد فريق الأمم المتحدة القطري بكامله والشركاء الدوليين الآخرين للعمل الذي يواصلون الاضطلاع به في غينيا - بيساو.